أوراق البدائل

الحركات الاجتماعية..
تقدم نحو الأمام أم تراجع محتوم؟

بسنت أحمد

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

العنوان: شقة 4 ـ الطابق الرابع ـ 5 شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
Telefax: +202-37629937
Mail: info@afaegypt.org
Website: www.afaegypt.org
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives
http://www.facebook.com/groups/113792226817/
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube: https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q

الحركات الاجتماعية.. تقدم نحو الأمام أم تراجع محتوم؟

بسنت أحمد

منتدى البدائل العربي للدراسات

(أكتوبر 2015)

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س. ت 30743)

هذه الأوراق نتاج سيمنار داخلي وتصدر بصفة غير دورية وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

مقدمة:

يعرف هربرت بلومر الحركات الاجتماعية أنها:" ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين."[1] وتتكون الحركات الاجتماعية من ثلاث عناصر رئيسية هي **الحملة:** أي المجهود العام الذي يتجه نحو هدف محدد ومعروف، **الذخيرة:** أي التظاهرات، المسيرات، حملات المناشدة، الاعتصامات، والبيانات الصحفية، وأخيرا **مؤهلات التحرك:** بمعنى توافر عدد كاف من الفاعلين المؤمنين بقضية واحدة ومتحدين على هذا الإيمان وعلى ضرورة الالتزام بمواقفهم.

ويمكن تلخيص العناصر الاساسية لأغلب نظريات الحركات الاجتماعية في أربعة عناصر هي: "فعل الاعتراض، المعترض، المعترض عليه، وموضوع الاعتراض."[2] مع ذلك فإن الحركات الاجتماعية لا يقتصر دورها على الاعتراض على الأوضاع القائمة بهدف تغييرها فقط إنما أيضا تتميز بقدرتها على تأكيد السيادة الشعبية، فهي تحدد من يكتلك صلاحية التحدث باسم الناس، وهل هذه الصلاحية يمكن أن تصل إلى حد مهاجمة النظام الحاكم،[3] ومن ثم فهي تتجاوز الفكرة المبسطة للاقتصاص أو التمرد الشعبي إلى انتزاع حق التمثيل من المؤسسات السياسية التقليدية ورده إلى الشارع.

نهاية، يمكن التمييز بين الحركات الاجتماعية القديمة والحديثة، حيث أن الأخيرة يكثر اعتمادها على وسائل الاتصالات والبث كالإنترنت والتليفزيون، كما تشهد انضمام فئات أكثر تنوعا وتعددية كفاعلين في الحركات الناشئة فلم تعتد تقتصر على النشطاء التقليديين من عمال مثلا، وكذلك اتسعت دائرة المؤسسات التي يتم الاعتراض عليها ومواجهتها لتتعدي النطاق المحلي إلى النطاق الدولي والعالمي، وأخيرا ضمت الحركات الحديثة أهدافا أكثر شمولا وأقل مباشرة للاعتراض، مثل "رفع الغبن التاريخي عن الفئات المهمشة."[4]

تحاول هذه الورقة عقد مقارنة بين الحركات الاجتماعية المصرية التي نشأت قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير، ثم خلال الفترة الانتقالية، ورئاسة الرئيس السابق محمد مرسي، وصولا إلى المظاهرات التي أدت لعزله، وتبعات كل هذه الأحداث على دور الحركات الاجتماعية في المشهد السياسي المصري، من خلال التركيز على عاملين رئيسيين للمقارنة بين كل فترة، هما: القدرة على التأثير، ودرجة التنظيم. ولذلك تحاول الورقة الرد على سؤال، كيف شهدت الحركات الاجتماعية العديد من التحولات والتطورات والتحديات عبر السنوات القليلة الماضية من 2005 حتى 2013؟.

أولا: ما قبل 25 يناير النشأة وبداية التنظيم (2005-2011)

من الأهمية التعرف على السياق العام، السياسي والاجتماعي والاقتصادي للفترة السابقة لثورة 2011 والحركات الاجتماعية التي نشأت في هذه الفترة على اختلاف أنواعها ومطالبها، لأهمية هذه السنوات القليلة في الإعداد والتمهيد للحظة الثورية وتحديد الصورة التي ظهرت بها وكذلك النتائج التي تمخضت عنها.

- **السياق العام:**

[1] Herbet Blumer, "Collective Behavior" in Alfred McClung Lee, ed. Principles of Sociology, intro. By Samuel Smith (New York, Barnes and Noble, p.67-121.

[2] محمد العجاتي، "الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور"، في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، بيروت. ص90

[3] السابق، ص 70.

[4] السابق، ص91

منذ بداية الألفية الثالثة شهدت مصر بدايات عودة الحراك الاجتماعي والسياسي بعد ركود دام سنوات طويلة منذ نهاية الثمانينيات، فترة ركود لم يقطعها سوي احتجاجات طفيفة ومؤقتة التأثير. بدأ الحراك كنتيجة لسياق المرحلة العام. ركود سياسي حزبي وعجز تام عن الاتصال بالجماهير والتعبير عنها مع تضييق شديد من السلطات على مساحات عملها، صعود فكرة المجتمع المدني تأثرا بالإخفاق الاقتصادي للدولة والتوسع في التوجهات النيوليبرالية ومنح المجتمع حرية أكبر للتصرف، مع تزايد الضغوط الخارجية من أجل دمقرطة المجتمعات العربية بهدف تدمير الحاضنات الرئيسية للإرهاب. وتصاحبت هذ العوامل مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وتعاطف الشعوب العربية مع الانتفاضة وخروج المظاهرات في شوارع القاهرة بعد سنوات طويلة من الصمت، تندد بالعدوان الاسرائيلي وتآزر القضية الفلسطينية. وكانت هذه الخطوة هي الأهم في الجمع بين مفكرين من تيارات مختلفة وربما متعارضة في العمل معا، كذلك "أدت لكسر حالة الجمود السياسي بين التيارات السياسية المختلفة، وبين رجل الشارع المصري العادي غير المُسَيّس."[5]

- **الفاعلون الرئيسيون وحدود دورهم:**

مع بداية عام 2004 وترديد خطاب رسمي يمهد لتوريث السلطة لابن الرئيس السابق مبارك، بالإضافة لاستمرار التردي الاقتصادي، وظهور الإعلام الخاص المستقل من صحف وقنوات، وصولا إلى التعديلات الدستورية في 2007 وتصاعد ظاهرة حكومة رجال الاعمال وتزاوج رأس المال مع السلطة، كل ذلك أدى لظهور الحركات الاحتجاجية في الشارع المصري بكثافة وانتشار سريع وكان من أهمها:

- الحركات ذات المطالب السياسية: الحركة الشعبية من أجل التغيير– حركة كفاية– حركة 6 أبريل.
- الحركات ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية: حركة 9 مارس– عمال من أجل التغيير– أطباء بلا حقوق – مهندسون ضد الحراسة – حركة استقلال القضاء.

نظرا لنشأة بعض هذه الحركات مثل حركة كفاية والحركة الشعبية من أجل التغيير، من رحم اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية التي اعتمدت شكل تنظيمي لا يقوم على الصلابة والتحديد بل يعتمد بشكل أساسي على المشاركات الفردية للأفراد واتخاذ القرارات عن طريق التوافق، فإن الحركات اتبعت نفس المنطق التنظيمي وهو إنشاء مظلة تنظيمية واسعة قادرة على جمع مختلف التيارات والحركات والأحزاب من أجل خلق تحرك موحد ومؤثر وهذا كان المنطق التنظيمي الأكثر انتشارا خلال تلك الفترة.

أما بالنسبة للقدرة على التأثير فإن أهم الحركات التي أثرت في المشهد السياسي في هذه الفترة كانت حركة كفاية. وقد شهدت الحركة فترة من النمو والانتشار خلال نهاية العام 2004 حتى 2005 وما بعدها بقليل، رافعة شعارات ترفض التمديد والتوريث وتطالب بالإصلاح السياسي ووضع حد للفساد، ثم عاشت مرحلة من الانحسار والتراجع خاصة بعد إقرار التعديلات الدستورية وتمديد فترة حكم الرئيس السابق مبارك مما أثبت فشل الحركة بدرجة كبيرة في تحقيق هدفها والضغط على النظام القائم. لكن بشكل عام لا يمكن إنكار أثر حركة كفاية وأخواتها على تشجيع تزايد ظاهرة الاحتجاج في الشارع المصري وكسر الخطوط الحمراء التي كان من أهمها استحالة نقد رئيس الدولة بشكل مباشر.

من ناحية أخري، فقد كانت الحركات ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية نتاج تنشيط الحس الاحتجاجي من قبل الحركات الأكثر شمولا. فبدأت منذ 2005 تظهر حركات من داخل أغلب القطاعات الأساسية في الدولة، ويمكن تلخيص مدى تأثير هذه الحركات التي سميت فيما بعد بالفئوية من خلال النظر لقدرتها أو عجزها عن تحقيق المطالب المباشرة

[5] السابق، ص 222

التي رفعتها. ولا يمكن حقا إيجاد نسق محدد لهذ التأثير ففي بعض الأحوال نجحت الحركات الاحتجاجية في تحقيق مطالبها كما في حالة إضراب غزل المحلة في 6 أبريل 2008 الذي أدى لرضوخ الدولة لمطلب رفع قيمة المكافآت وزيادة البدلات زيادة الأجور بشكل عام. أما في حالات أخرى فلم تصل الحركات إلى نتيجة ملموسة مثل حركة الأطباء، فبرغم تنظيمهم العديد من الفعاليات للاعتراض على تدني الأجور والمطالبة بكادر خاص بهم، أهمها قرار الجمعية العمومية للأطباء إغلاق العيادات يوم 9 أبريل 2009 إلا أن هذا لم ينتج عنه استجابة حقيقية من جهة الدولة.

لكن في جميع الأحوال يمكن القول إن التأثير الحقيقي لهذه الحركات الاحتجاجية كان يكمن في إثبات الموقف والحضور وفرض النفس كفاعل مهم في المشهد السياسي والاجتماعي العام، فأصبح من الضروري الأخذ بالاعتبار وزن هؤلاء الفاعلين.

من جهة التنظيم فقد اختفت البنى التنظيمية التقليدية واكتفت الحركات بتكوين تشكيلات مصاحبة للاحتجاج لتنظيم الحراك أو للتفاوض مع الجهات المسئولة من أجل التوصل إلى حلول. في بعض الأحيان تطورت الهيئات المنظمة للحراك إلى نقابات مستقلة نظرا لابتعاد أغلب الحركات عن المؤسسات النقابية الرسمية التي تسيطر عليها الدولة، كما في حالة النقابة المستقلة للعاملين بالضرائب العقارية التي كانت في الأصل اللجنة العليا المنظمة لإضراب موظفي الضرائب العقارية.

ثانيا: تحديات اللحظة الثورية وما بعدها

- **هل كانت الحركات الاجتماعية على مستوى اللحظة الثورية؟**

"لم تكن الثورات العربية نتاج تخطيط مسبق من قبل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني المهيكلة والقانونية. بل إن الثورة كأسلوب لتغيير الأوضاع لم تكن واردة ضمن مفردات الخطابات السياسية التي راجت خلال الثلاثين سنة الماضية على الأقل."[6] من المؤكد أنه لا يمكن إنكار أثر الخيارات الاستراتيجية والتكتيكية التي اتخذها نشطاء الحركات الاجتماعية على الصورة التي ظهرت بها الأداءات الأولي للحراك الثوري[7]، وهذه الاختيارات بشكل أو بآخر هي التي شجعت الأعداد الكبيرة من غير المسيسين على الاشتراك في هذا الحراك وتحوله إلى ثورة، لكن من الأكيد كذلك أن توالي الأحداث وتتابعها وضخامتها قد أحال إمكانية السيطرة عليها أو تحريكها من قبل أي نوع من أنواع التنظيمات والمؤسسات إلى وضع أشبه بالاستحالة.

- **الفاعلون الجدد وتغيرات المشهد:**

ظهرت بعد الثورة العديد من الحركات الاجتماعية، الناشئة من محاولات التنظيم الذاتي لأفراد شاركوا بالثورة، إلا أنه عقب انتهاء الأحداث الأولى للثورة، لم يتمكن أغلب هؤلاء الشباب من التنظيم في إطار حركات قوية قادرة على تحقيق أهداف الثورة، فكانت أغلب الحركات والائتلافات الشبابية هشة عاجزة عن التنسيق فيما بينها.[8] أهمها: ائتلاف شباب الثورة، اتحاد شباب الثورة، تحالف القوى الثورية، حركات ومبادرات توعوية ومطلبية (حركة محليات- لا للمحاكمات العسكرية- أطباء التحرير- سلفيو كوستا)، ائتلافات ذات إيديولوجيات محددة (اتحاد الشباب الاشتراكي- الائتلاف الإسلامي). ويلاحظ أن

---

[6] صلاح الدين الجورشي، "ثورات الكرامة العربية ومفهوم الحركات الاجتماعية"، في ثورات الكرامة العربية.. رؤي ما بعد النيوليبرالية، منتدى البدائل العربي، القاهرة، 2012، ص61.

[7] El Chazli Youssef,« Sur les sentiers de la révolution » Comment des Égyptiens « dépolitisés » sont-ils devenus révolutionnaires?, *Revue française de science politique*, 2012/5 Vol. 62, p. 843-865.

[8] رانيا زادة، "الحركات الشبابية والتحول الديموقراطي في مصر"، منتدى البدائل العربي، 2012، ص8.

أغلب هذه الائتلافات إما أنها تفككت أو اختفت كحالة ائتلاف شباب الثورة، أو إنها استمرت لكنها تواجه باستمرار التضييق الذي حل بالمجال العام تدريجيا بعد الثورة.

فقد واجهت الحركات بعض المشكلات على المستوى التنظيمي أهمها غياب لائحة داخلية تحكم عملها، مما قد يؤدي إلى تفكك الحركة من الداخل لأنه "لا يمكن الاعتماد فقط على معيار رغبة العضو في الانضمام للحركة حتى لو كان هناك اتفاق على الأهداف الأساسية للحركة، إلا أن الاختلاف في الرؤي وآليات التنفيذ قد يؤدي إلى تدمير الحركة."[9] وبالرغم من ظهور متغيرات عديدة فتحت المجال للحركات لتطبيق مبادئها ومتطلباتها على أرض الواقع وعدم الاكتفاء بمهمة الاعتراض، مثل سقوط رأس النظام وحل الحزب الحاكم، إلا أن أزمة التنظيم وقصور آليات اتخاذ القرار قد أظهرت عجز الحركات عن التنسيق بينها والتشاور والوصول إلى حلول وسط. بالإضافة لاستنزاف طاقات الشباب المنشئ لهذه الحركات في الأحداث التالية للثورة أثناء الفترة الانتقالية ودخولهم في العديد من المواجهات العنيفة في أغلبها، مع أجهزة الدولة الأمنية التي انتهت باعتقال وإصابة بل وقتل العديد منهم، مما أعاق فرصة تطورهم تنظيميا وإداريا.

كذلك فإن الثقل الشعبي الكبير للحركات الإسلامية بالمقارنة بباقي القوى أدى لفرض الأولى رأيها في الكثير من الأحيان وإن تعارض مع مقترحات ومصالح الأخرين، كذلك فقلة خبرة الحركات الحديثة الناشئة بعد الثورة بآليات العمل السياسي التقليدي، خاصة الانتخابات مقارنة بالخبرة الواسعة والقاعدة الجماهيرية الكبيرة للحركات الإسلامية أدي إلى تضاؤل قدرة الشباب مع الوقت على صياغة وطرح مطالبهم. وإجمالا كانت نتيجة ذلك اختفاء بعض الحركات عن الساحة وظهور أخرى بديلة، أو تفككها داخليا مثل حالة حركة 6 أبريل التي انقسمت إلى جبهتين بعد الثورة بسبب خلافات داخلية عديدة.

من جهة التأثير فقد استطاعت الحركات الاجتماعية التي نتجت عن المخاض الثوري أن تستغل فتح المجال العام وانهيار قبضة الدولة على المجتمع خاصة الشهور الأولى التالية للثورة مباشرة، في تطوير واستخدام آليات التغيير من أسفل، أي بالحشد الشعبي والضغط على المسئولين لتحقيق مطالب محددة، وتميزت في ذلك بجرأة عالية في الطرح وأساليب الاحتجاج. فقد عملت أغلب الحركات الاجتماعية التي تشكلت في السياق الثوري إلى تعمد التصدي مباشرة إلى شخص الرجل الأول في الدولة، والعمل على تحديه مباشرة مما أفقد أنظمة عديدة توازنها وأجبرها على القيام بتنازلات عدة مثل الامتثال لمطلب محاكمة مبارك وأبنائه ورموز نظامه بعد الثورة بأشهر قليلة. الجانب ولكن يمكن اعتبار أنه من السلبي كثرة الاعتماد على آلية الحشد دون غيرها فقد أدى ذلك إلى فقدانها قدرتها على التأثير مع الوقت، فمعظم الحركات لم تستطع تطوير هذه الآلية مع تطور السياق العام، ويمكن فهم هذا الركود لافتقاد آليات التواصل والضغط لعدم وجود عملية مراجعة دورية للعمل.

كذلك نجحت الحركات من خلال ارتباطها القوي مع الشارع وقدرتها على التعبير عن رغباته أن تخلق خطابا موازيا لخطاب الدولة الرسمي أو حتى خطاب الأحزاب المعارضة التقليدية عن طريق "تجنب معظم هذه الحركات منطلق المهادنة أو أسلوب التورية، فقد بدت جازمة في ترسيخ القطيعة مع أركان السلطة، وفي مقدمتها رؤوس الهرم.[10]

ثالثا: موقع الحركات في خارطة ما بعد 30 يونية

في 30 يونية 2012، تولى محمد مرسي رئاسة الجمهورية بعد فوزه في الانتخابات بفارق بسيط فصله عن منافسه أحمد شفيق الذي اعتُبر وقتها مرشح الدولة. بوصول مرسي للحكم تحقق هدف التمكين الذي طالما حلم به الإخوان المسلمون

[9] رانيا زادة، "الحركات الشبابية والتحول الديموقراطي في مصر"، منتدى البدائل العربي، 2012، ص10.

[10] جورج فهمي، "الحركات الشبابية بعد 25 يناير 2011"، منتدى البدائل العربي، 2013، ص4.

وبدأت الجماعة في السيطرة على الدولة ومد جذورها في مؤسساتها. إلا أن هذه العملية لم تتم بالسهولة المتوقعة نظرا لمعارضة أهم مؤسستين للتدخل الإخوانى الحديث، الجيش والداخلية.

في 30 يونية 2013، دعت حركة تمرد الجماهيرية جموع المصريين للنزول متظاهرين للاعتراض على حكم الإخوان المسلمين للبلاد بعد حملة كبيرة لجمع توقيعات تطالب بعزل مرسي من الحكم وانتخابات رئاسية مبكرة.

بدأت حركة تمرد بمجموعة من شباب الحركات الاجتماعية وأعضاء سابقين بحركة كفاية ومشاركين فاعلين في أحداث الثورة في 2011، كانت الفكرة الأساسية هي جمع العدد الأكبر من التوقيعات لعزل الرئيس الإخواني وبدأت الحركة تدريجيا تجمع أعضاء ومتضامنين وتدريجيا زادت شهرتها إعلاميا وشعبيا، مع هذا التطور بدأت الأجهزة الأمنية ترى في الحركة الشبابية الناشئة حليف محتمل للتخلص من الحكم الإخواني.

حسب تصريح أصدره أحد المؤسسين[11] للحركة أن التحالف بين الدولة والحركة بدأ بتبادل الزيارات والاتصالات بين مؤسسي الحركة الأكثر شهرة إعلاميا وقيادات أمنية واستخباراتية كبيرة وعدت بدعم مالي وأمني يساعد على توسع الحركة ويفتح لها مجال أكبر في المجال العام. وهو تحالف لا ينكره المسئولون الأمنيون، ففي تصريح آخر أدلي به مسئول أمني مهم لوكالة رويترز الإخبارية قال: "بالطبع شاركنا وساعدنا الحركة، فنحن مصريون مثلهم تماما وكنا نعرف جميعا أن ظاهرة مرسي ليست الأمثل لمصر، لذلك فكل شخص من موقعه قام بما يمكنه للتخلص من هذا الرجل وجماعته."[12] هذه التصريحات على اختلافها تؤكد شيئا واحدا وهو اختراق الحركة من قبل الدولة وعدم استقلالها عنها، مما أثر بشكل كبير على نتائجها فقد عجزت عن خلق خطاب مغاير لخطاب الدولة كالذي أنتجته الحركات التالية للثورة، كذلك لم تستطع فتح المجال العام بشكل حقيقي يشي بالاستمرار في الفترة التالية لعزل الرئيس الإخواني.

- **انغلاق المجال العام وصعوبة الحضور:**

منذ الـ30 من يونية 2013 تم إصدار العديد من القوانين في غياب سلطة التشريع، ومثلت القوانين الخاصة بمسائل أمنية مركزا مهما من حيث عدد القوانين ومشروعات القوانين الصادرة التي شملت العديد من المسائل المختلفة لكننا نعني هنا بالقوانين التي أثرت بشكل مباشر على نطاق عمل ودور الحركات الاجتماعية بعد 30 يونية.

أهم هذه القوانين **أولا، قانون التظاهر**. صدر قانون التظاهر وتم إقراره من قبل الرئيس المؤقت عدلي منصور خلال الفترة الانتقالية لكن تم استخدامه بكثافة خلال حكم الرئيس السيسي ضد المعارضين باختلاف توجهاتهم ومطالبهم. وقد كان من المتضررين من تنفيذ هذا القانون أعضاء العديد من الحركات الاجتماعية الشبابية كحركة الاشتراكيين الثوريين، 6 إبريل وشباب الحركات الإسلامية المختلفة.

كان الغرض الأساسي منه حسب الخطاب الرسمي للدولة تنظيم التظاهرات التي كثيرا ما صعب التعامل معها والسيطرة على تطوراتها مما أدى لاندساس العديد من الأفراد المخربين فيها وخروج التظاهرات عن هدفها الأساسي. وقد كفل القانون حق التظاهر السلمي ولم يمنعه بشكل مباشر لكن تظل النقطة الخلافية هي الشروط التي وضعت للسماح بالتظاهرة من الأساس، حيث يجرم القانون "تنظيم تجمع عام أو مظاهرة أو موكب بدون إخطار قسم أو مركز الشرطة الذي يقع بدائرته المكان المستهدف بصورة كتابية، وأن يتم الإخطار قبل البدء في المظاهرة بأربع وعشرين ساعة على الأقل."[13] بالإضافة

---

[11] S. Frenkel, " how Egypt's rebel movement helped pave the way for a sisi presidency", 15/04/2014/ http://is.gd/7HIxKJ

[12] Asmaa alsharif, Yasmine hafez, " the real force behind Egypt's revolution of the State", 10/10/2013 http://is.gd/fSMcfW

[13] النص الكامل لمشروع قانون التظاهر الجديد،"18 أكتوبر 2013، http://is.gd/gRbxUF

لإعطاء وزير الداخلية ومدير الأمن الحق في إلغاء المظاهرة أو تغيير خط سيرها أو مكانها مما يعد تعدي على حرية التنظيم والتظاهر.

من ناحية أخرى، فمع تطبيق القانون لم تلتزم الشرطة بشروط القبض على المتظاهرين فيجب أولا "توجيه إنذارات شفهية من القائد الميداني بواسطة مكبرات الصوت، ثم استخدام المياه المندفعة، ثم استخدام الغازات المسيلة للدموع، وأخيرا الهراوات."[14] كما "حظرت المادة 13، على قوات الأمن استعمال قوة أكثر من ذلك إلا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس والمال، وطبقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الشرطة، أو بناء على أمر قاضي الأمور الوقتية."[15] وهو حسب شهادات المشاركين في عدة مظاهرات أهمها مظاهرة مجلس الشورى[16] وهي المظاهرة الأولي التي طبق عليها القانون لم يحدث، فالشرطة لم تعط فرصة للمتظاهرين أن يفضوا المظاهرة بعد استخدام المياه لتفريقهم فتم القبض عليهم فورا وبعنف مفرط، مما يثير تساؤلات عديدة حول الهدف الحقيقي من القانون ومدى رغبته فعليا في فتح مساحة للتظاهر والاعتراض.

ثانيا، قانون تنظيم الجمعيات الأهلية، ونحن نعني في هذه الورقة بهذا القانون لأنه يقيد العملية التي يمكن من خلالها تحول حركة اجتماعية حرة إلى حركة مؤسسية منظمة في شكل جمعية أو شركة مدنية أو مساهمة، حيث أنه "يقصر هدف الجمعيات على الأهداف الانسانية فقط دون الحقوقية أو الدفاعية" [17]، كما يمنع حصول الجمعيات على تمويل دون إذن مسبق من الجهات التنسيقية ويعتبر أموالها أموال عامة وقد نص على عقوبات سالبة للحرية تصل إلى 15 سنة سجن في حالة مخالفة هذه الشروط وبذلك فإن هذا المشروع لقانون سيقف حائلا أمام تطور العديد من الحركات لشكل تنظيمي أكثر مؤسسية وفاعلية فإذا تم إصداره بعد الثورة كان سيمنع عدد كبير من ائتلافات شباب الثورة التي تحولت فيما بعد إلى جمعيات أهلية مشهرة إلى اتخاذ هذه الخطوة بسبب التخوف من صعوبة الاستمرار في ظل هذا التضييق، كما أنه "يؤسس لإخضاع منظمات المجتمع المدني [الموجودة بالفعل] لسيطرة الحكومة والمؤسسات الأمنية".[18]

ثالثا، قانون الإرهاب، الصادر في أغسطس 2015 بعد سلسلة من الأحداث الارهابية المتتالية منذ عزل الرئيس السابق محمد مرسي وخاصة في منطقة سيناء. انتقد القانون لعدة أسباب أهمها "تغليظ العقوبات إلى حد عقوبة الإعدام مع غموض واتساع المفاهيم التي تحدد التهم والمحظورات"[19]، حيث يرد في مادته الثامنة عشر "يعاقب بالسجن المؤبد أو السجن المشدد الذي لا تقل مدته عشر سنوات كل من حاول بالقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع أو بغير ذلك من وسائل العمل الإرهابي قلب نظام الحكم أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة." [20] وهذه المادة بالذات تمس نطاق عمل الحركات الاجتماعية حيث يمكن اعتبار رفعها لمطالب وشعارات تنادي بالتغيير محاولات "عنيفة" لقلب نظام الحكم أو تغيير شكل الحكومة مما يعرضها لخطر السجن والتربص لعملها بشكل دائم.

في المجمل هذه التشريعات المتتالية تقدم رؤية أكثر اتساعا لحال المجال العام في مصر والجهد المبذول لتقييده، مما يثير العديد من التساؤلات حول احتمالية وجود حركات اجتماعية في هذا السياق المأزوم وقدرتها على تحمل مخاطر عديدة

---

[14] المصدر السابق

[15] المصدر السابق

[16] "فض تظاهرة مجلس الشورى "، 26 نوفمبر 2013، http://is.gd/xGqYIm

[17] هدى الشاهد، "حالة المجتمع المدني في مصر بعد عام من حكم السيسي"، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ،2015، http://is.gd/3pYFMo

[18] السابق

[19] *BENTIVOGLIO, "EGYPT RESURGENT AUTHORITARIANISM"., K J. BROWN. N http://is.gd/tK3Jl7*

[20] " نص قانون مكافحة الإرهاب المصري"، 17 أغسطس 2015، http://is.gd/TQmQE9

للعمل في الشارع والضغط على السلطة لتحقيق المطالب، في ظل خطاب رسمي معادي لأي عمل معارض أو خارج عن الخطوط المرسومة.

رؤية مستقبلية وبدائل مطروحة:

وبذلك يمكن التساؤل هل عدنا إلى لحظة ما قبل 2011 حيث الحركات الاجتماعية عاجزة عن الحركة والدولة مهيمنة على المجتمع ومتحكمة في مساراته؟.

في الواقع فإن الدولة رغم هيمنتها المدعاة تواجه عدة تحديات أهمها التحدي الاقتصادي، "فما زال يعيش 25% من المصريين تحت خط الفقر ولا يملك 17% منهم وسائل مضمونة للحصول على غذاء، ويعاني 31% من الطفال المصريين من سوء التغذية."[21] هذا بالإضافة لأزمة دين تتزايد تدريجيا منذ الثورة وحتى اليوم، ولا يمكن النظر للتحدي الاقتصادي بمعزل عن التحدي الأمني والسياسي، ففرص الاستثمار الداخلي والخارجي وتنشيط السياحة لا يمكن لهم التحقق دون توفير بيئة آمنة ومناسبة للعمل، كما لا يمكن التفكير في حلول للمشاكل الأمنية دون إيجاد حلول سياسية وفتح حوار بين مختلف الأطراف.

كل هذه التحديات هي قضايا يمكن للحركات الاجتماعية العمل عليها والمشاركة في النقاش العام لطرح بدائل واقتراحات حلول والضغط لتنفيذ بعضها أو على الأقل الأخذ بها في الاعتبار أثناء وضع السياسات، لذلك فالمجتمع بل الدولة نفسها بحاجة لإتاحة فرصة ومساحة للتحرك لهذه الحركات دون تضييق أو مصادرة للرأي لأن دورها أساسي في دفع عملية التحول الديموقراطي للأمام. ويبقى في ذلك الأمل الأكبر على البرلمان لتحقيق انفراجه كبيرة بتعديل القوانين الصادرة في فترة غيابه خاصة تلك التي تقيد الحقوق المدنية والسياسية وتعرقل عمل الحركات الاجتماعية.

في النهاية، شهدت الحركات الاجتماعية العديد من التحولات التي تصب في اتجاه التطور والتعلم من الخطوة السابقة فقد تطورت الحركات السابقة للثورة من حركة التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية واستوحت منها شكلها التنظيمي وقدرتها على التأثير في الشارع، ثم بنت الحركات التي ظهرت بعد الثورة على الحركات السابقة لها، ليس بدرجة كبيرة على مستوى التنظيم لكن على مستوى التأثير حيث زاد تأثيرها بشكل ملحوظ خصوصا لاستفادتها من حالة الزخم الثوري العام، أما الحركات التي ظهرت قبل عزل الرئيس السابق مرسي فقد نجحت في تطوير مهاراتها التنظيمية والتواصل مع الجماهير بشكل أكبر، لكن بالطبع لا يمكن إنكار استفادتها من التعاون الذي نشأ بينها وبين الدولة فكانت بشكل ما حركة آمنة مما ساعد على تأثر قطاعات واسعة من الشعب بها.

ويظل التساؤل هل في 2015 وما بعدها قد تكمل الحركات الاجتماعية مسيرتها وتستعيد توازنها بعد فترة من الخمول والتضييق لمواجهة تحديات اللحظة الحالية؟. في كل الأحوال، لا يمكن لأحد القول بأننا عدنا إلى مربع البداية ولحظة ما قبل الثورة، فخلال الأربع سنوات الماضية اكتسبت الحركات الاجتماعية بل والأفراد العاديين العديد من الخبرات السياسية التي ستمكنهم بالتأكيد من التعامل مع أي تحد مطروح.

[21] M. Yahia, "Choosing security over freedom", http://carnegie-mec.org/publications/?fa=56052